

جامعة محمد خضر - بسكرة
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم علم النفس وعلوم التربية
شعبة علوم التربية
السنة 3 ليسانس شعبة علوم التربية

محاضرة 9: محاربة الفساد من طرف الهيئات والمنظمات الدولية والمحلية

مقدمة:

في ظل انتشار ونقاشي الفساد بأشكاله المختلفة والمتنوعة في المجتمعات والامر الذي أدى الى تأخر التنمية والتقدم في هذه المجتمعات، تسعى الدول لتصدي لهذه الظاهرة ومحاربتها بالاستعانة القوانين والمؤسسات الحكومية التي توكل اليها مهمة المراقبة والمحاسبة وكذا هيئات المجتمع المدني. كما يمكن للدول الاستعانة ببعض الهيئات والمنظمات الدولية غير الحكومية المتخصصة في مكافحة الفساد، من خلال الانضمام فيها لتصبح عضوا فيها، كمنظمة الشفافية الدولية واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد الإداري

الأهداف السلوكية: عزيزي الطالب بعد نهاية دراستك للمحاضرة ستتمكن من:

- التعرف على طرق مكافحة الفساد من طرف الهيئات والمنظمات الدولية.
- اقتراح طرق لمحاربة الفساد

المكتسبات القبلية:

يفترض بالطالب ان تكون لديه معرفة سابقة بـ:

- اثار الفساد على المجتمع

المحتوى التعليمي:

محاربة الفساد من طرف الهيئات والمنظمات الدولية:

- منظمة الشفافية الدولية
- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد الإداري
- برنامج البنك الدولي لمساعدة الدول النامية في محاربة الفساد الإداري
- صندوق النقد الدولي

1- محاربة الفساد من طرف منظمة الشفافية الدولية:

أنشأت منظمة الشفافية الدولية في سنة 1993 على يد عدد كبير من كبار المسؤولين السابقين في البنك الدولي الذين كانت لهم رؤية مسبقة ومعلومات عن حجم الفساد الممارس على المستوى الدولي وهو بيتر آيجن (Peter Eigen)، مقرها برلين في ألمانيا، وشعارها

هو " عالم خال من الفساد" ، كما تملك هذه المنظمة فروعا في أكثر من 100 دولة و تعد " الجمعية الجزائرية لمكافحة الفساد" فرعا لها في الجزائر.

وتعتبر منظمة الشفافية الدولية من أهم المنظمات الدولية غير الحكومية نشاطا في مجال مكافحة الفساد حيث تقوم المنظمة بإصدار تقريرا سنويا اعتمادا على مؤشر الفساد،(CPI) الذي يقوم على قياس معدل للدول بالاعتماد على عدد قضایا الفساد الحقيقة في العالم بناء على معلومات تقوم بتجميعها من رجال الأعمال والأكاديميين وموظفين بالقطاع العام في كل دولة. وتهدف منظمة الشفافية الدولية الى:

- جمع وتحليل البيانات والمعلومات لزيادة الوعي تجاه الفساد وأثاره المدمرة على الدول والمجتمعات وعلى التنمية.
- تشكيل تحالفات واسعة بيم المتضررين من الفساد وكذا اربا العمل.
- انشاء فروع تطوعية في الدول تنفذ مهامها في محاربة الفساد. (ناشد، دس)

تستخدم منظمة الشفافية الدولية العديد من الأدوات والآليات لمكافحة الفساد، بما في ذلك تقديم التوصيات والتقارير المفصلة وال شاملة حول حالات الفساد والممارسات غير الشفافة في الدول. تهدف المنظمة إلى تحليل ودراسة تداعيات الفساد على المجتمع، وكذلك رصد المؤسسات المعرضة بشكل كبير للفساد، كما تسعى لتعزيز الوعي العام بأخطار الفساد وتداعياته السلبية في مختلف القطاعات. إضافة إلى ذلك، تولي منظمة الشفافية الدولية اهتماما خاصاً لتطوير الأدوات والبرامج الفعالة لزيادة قدرات مؤسسات المجتمع المدني للدول في مكافحة الفساد وتعزيز الشفافية والنزاهة في جميع القطاعات. يعمل الفريق المختص في المنظمة على إنشاء وتنفيذ المشاريع الريادية التي تسهم في تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد، وذلك من خلال تعزيز الحكم الراشد وتعزيز مبادئه. وتسعى المنظمة لتشجيع الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص على اتخاذ التدابير اللازمة لمكافحة الفساد وبناء نظم شفافة تقوم على المراقبة والمحاسبة في جميع أنحاء العالم. ومن جهة أخرى وتعزز المنظمة التعاون والشراكات مع الجهات المعنية، بما في ذلك الحكومات والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الأكademie والقطاع الخاص، لتنمية استراتيجيات شاملة وفعالة لمكافحة الفساد وتحقيق التنمية والنمو المستدامين .

تعتبر منظمة الشفافية الدولية رائدة في مجال مكافحة الفساد وتعزيز الشفافية على الصعيدين المحلي والدولي. وإنها ملتزمة بتعزيز الحكم الراشد وتعزيز النزاهة وبناء مجتمع عادل، أين يتمتع الجميع بفرص متساوية للتنمية والازدهار. (موري، 2021؛ سلطان، 2022)

تسعى منظمة الشفافية الدولية إلى مكافحة الفساد وترسيخ الممارسات النزيهة والسلبية في التعاملات الاقتصادية وذلك من خلال تعزيز تطبيق مبدأ الشفافية والمساءلة والرقابة والمحاسبة، كما أنها تقدم الدعم للحكومات لتطبيق إصلاحات قانونية وتعزيز الحكم الراشد في القطاعين العام والخاص. كما أنها تعمل تسعى إلى تعزيز الوعي حول الآثار السلبية للفساد وتشجيع مشاركة المجتمع المدني لمحاربته والتصدي له. بالإضافة إلى الدعم الفني والتدريب وتقديم التوصيات لتعزيز النظم الرقابية والتحقق من الالتزام بمعايير النزاهة.

2- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد الإداري :

تم اعتماد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بموجب القرار الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 31/10/2003 والذي دخل حيز التنفيذ في 14/12/2005. والاتفاقية مفتوحة لجميع الدول والمنظمات والهيئات الاقتصادية في جميع أنحاء العالم بهدف تعزيز النزاهة والشفافية ومكافحة الفساد بشكل فعال على الصعيدين المحلي والدولي. وقد تم تطوير هذه الاتفاقية نتيجة لحاجة المائة لوضع إطار دولي ملزم يسمح بشكل كبير في التصدي لظاهرة الفساد وتقديم الدعم اللازم للدول في تطبيق السياسات والإجراءات الفعالة لمكافحة الفساد والحد من انتشاره. وقد تم إجراء تعديلات وتحسينات شاملة على الاتفاقية بهدف تحسين فعالية الجهد لمكافحة الفساد وتعزيز الشفافية والحكم الراشد في مختلف الأنظمة السياسية والاقتصادية، وتعزيز التعاون الدولي لمكافحة الفساد. ترتكز الاتفاقية على تنمية وتعزيز قدرات الدول لمكافحة الفساد بشكل فعال، وتعزيز

التعاون الدولي وتبادل المعلومات والخبرات في هذا المجال من خلال مجموعة من آليات الرصد والتقييم والمتابعة. وتبادل المعلومات والخبرات وتقديم الدعم التقني والاستشاري للدول الأعضاء. كما تعمل الاتفاقية على تعزيز ثقافة مهاربة الفساد ودعم الممارسات التي تتسم بالنزاهة والشفافية، وتحث المجتمع الدولي على المشاركة في التصدي ومكافحة هذه الظاهرة آليات الحكم الرشيد وتطبيقه. إن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لا يقتصر خطابها للحكومات وإنما للمنظمات والمجتمع المدني والأحزاب والإعلام والموظفين. (قادرة، 2021؛ مداحي، 2019) تتضمن الاتفاقية (71) مادة موزعة على ثمانية فصول توضح مختلف أنماط الممارسات التي تصف الفساد. كما تولي هذه الاتفاقية عناية خاصة للتعاون الدولي ودوره في مكافحة الفساد من خلال تسهيل إجراءات تبادل المعلومات وإجراءات القضائية واسترداد الأموال وتقديم المساعدات والخدمات الفنية كالتدريب. كما تتميز هذه الاتفاقية بوصفها آليات التنفيذ من خلال إنشاء جهاز متكامل يضم مكاتب متخصصة وقوانين ولوائح منظمة للعمل.

وقد أدرجت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد صفة الجريمة والفساد ما يلي:

- الرشوة بأشكالها في القطاع العام والعام: التي اشتملت عليها المادة (15 و 16 و 21) خاصة وأن الفساد ارتبط مفهومه العام
 - استخدام النفوذ: الحصول على مصلحة غير مستحقة باستخدام نفوذه وهو ما تتضمنه المادة (18) من الاتفاقية.
 - الثراء غير المشروع: من خلال زيادة ممتلكات الموظف زيادة لا يمكن تفسيرها وتعلياتها بشكل معقول أو باستخدام الأساليب المشروعة مقارنة بدخله المشروع، وهو ما تصفه المادة (20)
 - اختلاس الممتلكات: من طرف المديرين والموظفين الذين توضع في عهدهم ممتلكات المؤسسة. المادة (22).
 - تبييض الأموال: والتي تعد وسيلة للتغطية عن الأموال والأنشطة المشبوهة وغير مشروعة. المادة (23)
- ولقد صادقت على هذه الاتفاقية بموجب مرسوم رئاسي الجزائري رقم 128-04 المؤرخ في 19 أبريل 2004.

3- برنامج البنك الدولي لمساعدة الدول النامية في محاربة الفساد الإداري:

البنك الدولي هو مؤسسة وهيأة دولية تابعة للأمم المتحدة تأسست عام 1944 تعنى بتقديم المساعدات المالية والدعم التقني للدول لاسيما الدول النامية من أجل تعزيز التنمية الاقتصادية. تقدم المساعدات قروض ومنح للدول لتمويل المشروعات الموجهة للتنمية والبنية التحتية، مثل تحسين الصحة والتعليم، والتنمية الاقتصادية. يتكون البنك الدولي من مجموعتين رئيسيتين: البنك الدولي للتعهير والتنمية (IDA) والمؤسسة الدولية للتنمية (IBRD)

يرعى البنك الدولي لبرامج التنمية والقضاء على الفقر في المجتمعات الفقيرة والمختلفة والنامية وتمويلها وبالتالي من أكثرها إدراكاً لمخاطر الفساد على هذه التنمية واستدامتها، ومن هذا المنطلق شدد على ضرورة تكامل الجهود الدولية للقضاء على الفساد وبادر بوضع استراتيجية للتصدي لهذه الظاهرة، كما يعمل على مساندة الدول ومساعدتها لتحسين سياسة الحكم وتطبيق مبادئ الحكم الرشيد التي تقوم على الشفافية والمسائلة وذلك للتقليل من الآثار السلبية للفساد على التنمية. وتتضمن هذه استراتيجية في مكافحة الفساد أربعة محاور رئيسية هي:

- منع كافة أشكال الاحتيال والممارسات الفاسدة في المشروعات المملوكة من طرف البنك الدولي كشرط أساسي لتقديم العون للدول النامية.
- تقديم المساعدات المالية والفنية للدول النامية التي تعتمد مكافحة الفساد لا سيما فيما يتعلق بتصميم وتنفيذ برامج مكافحة الفساد واشراك المؤسسات والهيئات الدولية المهنية. كما يقدم البنك الدولي البرامج التنموية لكل دولة حسب ما يتوافق مع ظروفها.

- وضع مكافحة الفساد شرطاً أساسياً لتقديم المساعدات إضافة إلى تحديد شروط ومعايير الاقتراض، وضع سياسة المفاوضات واختيار وتصميم المشاريع.
- تقديم الدعم والمساندة للجهود الدولية لمحاربة الفساد.
- تقديم برامج إصلاحات سياسية، اقتصادية، قانونية وإدارية.

وتتضمن البرامج إصلاح الخدمة العامة بزيادة الأجور ومحاربة المسؤولية السياسية في التوظيف والترقية واستقلالية القضاء والفصل الفعلي بين السلطات لتعزيز مصداقية الدولة. كما يؤكد البنك الدولي على ضرورة تقوية آليات المراقبة والمحاسبة وتطبيق العقوبات بصرامة. (البنك الدولي، 2021؛ غوتيريش، 2020؛ سميث، 2019)

كما قام البنك الدولي منذ عام 1996 بدراسات عن الحكومة في العديد من الدول في إطار جهوده لفهم أثار الحكم الراشد على مسار التنمية المستدامة. وتتضمن هذه الدراسة ستة أبعاد هي: حرية الرأي، المساءلة، الاستقرار السياسي، فاعلية الحكومة، جودة التدخل، سيادة القانون والسيطرة على الفساد. (غوتيريش، 2020)

البنك الدولي يمثل مؤسسة وهيئة من هيئات الأمم المتحدة الموجهة لمساعدة الدول لاسيما المختلفة والنامية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، من خلال تقديم مساعدات في شكل قروض ومنح مالية ودعم تقني وفني لتمويل المشاريع التنموية في القطاعات كالصحة والتعليم والاقتصاد لتحريك عجلة التنمية في الدول النامية والفقيرة. يشترط البنك الدولي لتقديم مساعداته للدول أن تقوم هذه الأخيرة بإصلاحات في سياساتها في تسخير شؤون الدولة وتطبيق الحكم الراشد وتحقيق الفصل الفعال بين السلطات الثلاثة للدولة.

4- صندوق النقد الدولي:

صندوق النقد الدولي (IMF) هو هيئة ومنظمة دولية تأسس عام (1944) بهدف تعزيز التعاون النقدي الدولي، والاستقرار المالي وتسهيل التجارة، وتقديم الدعم التقني والمالي للدول الأعضاء. مقره في العاصمة واشنطن الولايات المتحدة الأمريكية. مع مرور الوقت، كان لابد من تطوير دور صندوق النقد الدولي بحيث يشمل مكافحة الفساد أيضاً، ولذلك بدأ الصندوق في التركيز على هذه القضية خلال العقود الأخيرة من القرن الماضي. وقد أطلق العديد من المبادرات والبرامج التي تهدف للمساهمة في مكافحة الفساد عبر العالم، وذلك من خلال تقديم الدعم الفني والمالي والتوجيه السياسي لدول الأعضاء، بهدف ضمان النزاهة والشفافية والحكم الراشد في إدارة الموارد المالية وتطوير السياسات الاقتصادية والمالية القوية.

- يعتمد صندوق النقد الدولي في محاربة الفساد على مجموعة من الآليات والأساليب، منها:
 - تعزيز الشفافية والمساءلة في النظام المالي والمصرفي.
 - تعزيز إجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
 - دعم تطبيق أطر الرقابة القانونية والمحاسبة وتعزيز نظم الرقابة الداخلية في البنوك والمؤسسات.
 - تقديم الدعم الفني والتكنولوجي للدول لتطوير نظم الافصاح والإدارة المالية العامة، والتي تعتبر أدوات فعالة في مكافحة الفساد وتعزيز حوكمة الرشيدة.
 - توجيه الدول لتطوير استراتيجيات وتبني أخرى جديدة لمكافحة الفساد في النظام المالي والمصرفي. حيث تشمل هذه الاستراتيجيات أيضاً تعزيز التعاون الدولي في مجال مكافحة الفساد، من خلال العمل المشترك مع الدول الأعضاء والمنظمات الدولية الأخرى.
 - تعزيز الشراكات القطاع الخاص والمجتمع المدني، بهدف تعزيز الحكم الراشد وتحقيق التنمية المستدامة.

- استخدام التكنولوجيا والابتكار في تعزيز الشفافية وتعزيز الرقابة الرشيدة، حيث يتم استخدام أنظمة إلكترونية مبتكرة لتبادل المعلومات ورصد العمليات المالية والمصرفية، بهدف كشف الممارسات غير المشروعة وتحليل البيانات المالية لاكتشاف أنماط الفساد المحتملة.
- تقديم مساعدة التدريب والتوجيه للمؤسسات المالية والبنوك لاستخدام هذه التكنولوجيا الحديثة بطرق فعالة ومستدامة.

(دوس، 2024؛ الناغي وآخرون، 2021؛ الساسي، 2021)

يسعى صندوق النقد الدولي إلى تكريس مبادئ الحكم الرشيد كونه السبيل الأمثل لتطبيق الشفافية والمساءلة المالية والإدارية في مؤسسات الدولة، من خلال المهام التي يقوم بها، حيث يعمل على استقرار الأسعار في الأسواق المالية العالمية وذلك بتقديم المشورة للدول الأعضاء. إضافة إلى مساعدة الدول المنكهة ماليا في هيكلة اقتصادها واستعادة عافيتها المالية. كما أنه يسعى لتحقيق التنسيق بين الدول الأعضاء والتعاون فيما بينها من أجل تجاوز أزماتها الاقتصادية وتحقيق التنمية المستدامة. ومن هنا فصندوق النقد الدولي يؤدي وظائف استشارية وفنية واقرارية.

قائمة المراجع:

اكسيوم، رشيدة؛ اقلولي، صافية. (2021). عن دور الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته في مواجهة الفساد والحد منه في القانون الجزائري. *المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية*، 16(4)، 33-10.

الجريدة الرسمية، (2006)، القانون رقم 06/01 يتعلق بالوقاية ومكافحة الفساد. العدد 47

- ناشد، عدلي سوزي. (د/س). دور منظمة الشفافية الدولية في مكافحة الفساد وأثاره الاقتصادية (دراسة تطبيقية في مصر)

https://lsej.journals.ekb.eg/article_92845_7720b44dfa9ad14d15c45c274bb493eb.pdf

موري، سفيان. (2021). مدى التزام الشركات التجارية لمعايير الوقاية من الفساد دراسة مقارنة. *Rule of Law and AntiCorruption Center Journal*, (1), 1- 49

سلطان، محمد عبد الحميد، رانيا. (2022). دور تقنيات المحاسبة القضائية التحقيقية في تطوير دور قطاع المحليات والرقابة في مكافحة الفساد: دراسة ميدانية. *المجلة المصرية للدراسات التجارية*، 46(1)، 150-77.

مدادحي، عثمان. (2019). الجهود الدولية لمكافحة الفساد- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد نموذجا. *مجلة أبعاد اقتصادية*، 9(1)، 1-19.

قدادة، فوزية. (2021). دراسة قانونية لجرائم الفساد في إطار الصفقات العمومية-الآليات القانونية لمكافحتها في التشريع الجزائري. *Rule of Law and Anti-Corruption Center Journal*, 2021 (1), 1- 9

البنك الدولي. www.worldbank.org (2021)

سميث، جون. (2019). "تاريخ البنك الدولي وأثره على التنمية العالمية". *مجلة الاقتصاد والتنمية*، 12(3)، 45-67.

غوتيريش، انطونيو. (2020). تقرير أهداف التنمية المستدامة. الأمم المتحدة.

<https://unstats.un.org/sdgs/report/2020>

دوس، حيرش، عبد القادر. (2024). نحو تفعيل دور الحكومة الشرعية كأداة في تعزيز الاستقرار المالي في قطاع الاستثمارات الإسلامية-التجربة الكويتية أنموذجا. *مجلة دراسات في المالية الإسلامية والتنمية*، 4(2)، 67-103.

الناغي، السيد، محمود وآخرون. (2021). إطار محاسبي مقترح للقياس والافصاح عن الاصول الحكومية للتواافق مع المعايير الدولية بالتطبيق على الهيئات العامة الخدمية. *المجلة المصرية للدراسات التجارية*, 45(3), 207-244.

سامي، نجاة. (2021). النوع الاجتماعي مؤشراً لبحث الممارسات الفاسدة في التربية والتعليم: قراءة في تقارير دولية ووطنية. *مجلة Insaniyat Revue algérienne d'anthropologie et de sciences sociales*, (94) , 91-120

GAFI. (2015). Mesures de lutte contre le blanchiment de capitaux et le financement du terrorisme, Régime juridique et questions opérationnelles, Rapport d'évaluation mutuelle, Belgique, Avril 2015, P 47.